



بيان صحفي

31 ديسمبر 2018

الصراع الاجتماعي والسياسي: نقلة غير مكتملة

يهم أعضاء ائتلاف منظمات المجتمع المدني المدافع على مسار العدالة الانتقالية الممضين على هذا البيان وبمناسبة ختم هيئة الحقيقة والكرامة اعمالها ان التوجه للراي العام بهذا البيان ليوضح وأنه

مع نهاية كل عام من الثورة، يطفو على السطح الصراع الاجتماعي والسياسي الذي يقسم المواطنين التونسيين والدولة ويأخذ شكل احتجاجات شعبية في عدة مناطق من البلاد. وفي هذه السنة على وجه الخصوص، تذكرنا حادثة مقتل الصحفي بالقصرين عبد الرزاق الزريقي في 24 ديسمبر 2018 وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن التونسي ومستوى الخدمات العامة ناهيك عن الفجوة بين الشباب والنخب السياسية في السلطة للأسف بأحداث ديسمبر 2010 التي ساهمت في سقوط نظام بن علي. كل ذلك عبارة عن علامة راسخة من الماضي الأليم التي، إذا لم يتم علاجها، قد تؤدي إلى نزيف حاد في البلاد لا محالة.

لكن لسوء الحظ، فإن السلطات العليا في الدولة ترفض الاعتراف بالصلة الوثيقة بين مسار العدالة الانتقالية والنزاعات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على البلاد. كما ظلت منذ عام 2014، تشن حملات اعتباطية ضد هذا المسار سعياً منها لتشويه سمعة هيئة الحقيقة والكرامة. كما أنها ما انفكت تبدي مواقف عدائية تجاهها وفي حق ضحايا الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت بين عامي 1955 و 2013 بما في ذلك شهداء وجرحى الثورة على الرغم من أن التحول الديمقراطي في تونس يعتمد إلى حد كبير على النجاح في تحقيق جميع أهداف العدالة الانتقالية، دون استثناء: كالكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤوليات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، وإعادة تأهيل الضحايا، وتقديم اعتذارات باسم الدولة للضحايا وتنفيذ ضمانات عدم تكرار الانتهاكات السابقة من خلال الإصلاحات المؤسسية التي ستوصي بها هيئة الحقيقة والكرامة ضمن تقريرها الختامي.

ومع ذلك، فبينما كانت هيئة الحقيقة والكرامة بصدد استكمال بقية المهام المنوطة بعهدتها ونشر تقريرها النهائي وتسليم المشعل إلى الحكومة ومجلس نواب الشعب وإلزامهما بمواصلة المسار، أدلى رئيس الحكومة خلال مقابلة تلفزيونية عقدها في 21 ديسمبر، 2018، بتصريحات خطيرة بخصوص هيئة الحقيقة والكرامة و العدالة الانتقالية ومستقبلها.

وتأكيدا منه على موقف حكومته من مسار العدالة الانتقالية، قدم السيد يوسف الشاهد موقفا سلبيا معارضا للهيئة وحكما مسبقا على اعمالها حتى قبل ان تسلّمه لتقريرها وقبل الاطلاع عليه . لقد كانت حكومته غائبة بشكل واضح عن المؤتمر الختامي لنشاط الهيئة الذي عُقد يومي 14 و 15 ديسمبر 2018. كما غاب بقية ممثلي عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب عن هذا الموعد التاريخي الهام الذي عرضت خلاله هيئة الحقيقة والكرامة مخرجات اعمالها الأولية. ولم تحضر سوى السلطة القضائية الممثلة في شخص رئيس المجلس الأعلى للقضاء. والأسوأ من ذلك، ان رئيس الحكومة ارتأى التدخل في شؤون السلطة القضائية بإبداء تعاطفه مع مرتكبي الانتهاكات واعرابه عن انشغاله لاستمرار المحاكمات أمام الدوائر المختصة في العدالة الانتقالية واعلانه في هذا الإطار عن التفكير في مشروع قانون لتنظيم سير العدالة الانتقالية دون تقديم أدنى التفاصيل عن محتوى هذا المشروع أو أهدافه.

وان المنظمات أعضاء الائتلاف الممضين على هذا البيان وإذ تستنكر هذه التصريحات ، فانها تؤكد من جديد على دعمها لمسار العدالة الانتقالية وتمسكها به وبجميع مكوناته كما ينص عليه صراحة القانون 35-2013 المتعلق بتنظيم العدالة الانتقالية وتنفيذها على أكمل وجه.

تنبيه الى ان سنة 2019 والتي ستشهد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي سوف تساهم نتائجها في إعادة تحديد الموازين السياسية للسنوات القادمة. كما ستكون فرصة مرتقبة سيغتنمها المجتمع المدني لتسليط الضوء على ضرورة تحقيق أهداف العدالة الانتقالية باعتبارها من أهداف الثورة ومن ضمانات نجاح التحول الديمقراطي.

و يدعو في الأخير أعضاء الائتلاف جميع الاحزاب السياسية ، سواء كانت ممثلة في مجلس نواب الشعب أو لم تكن، الى تحمل مسؤولياتها و التعبير على تمسكها بالدستور الذي نص صراحة على التزام الدولة باحترام مسار العدالة الانتقالية والعمل على تحقيق كل مراحلها دون استثناء .